

السَّماعُ (الاحتجاج اللُّغوي)

عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة

Listening (Linguistic protesting) in Cario Assembbly

د.محمد صالح ياسين عباس

كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة ديالى

ملخص البحث

يقوم هذا البحث على دراسة الأصل الأول من أصول اللغة وهو السَّماعُ (الاحتجاج اللُّغوي) عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الذي بدأت عنايته تنصب بشكل كبير على الدراسات اللُّغوية الحديثة، ولاسيما في أصول اللغة منذ ثلاثينات القرن الماضي وإلى يومنا هذا ، إذ تناول هذا البحث في بدايته معنى السَّماع لغةً واصطلاحاً، وأهميته، والسَّماعُ عند مجمع القاهرة ، والذي ينقسم إلى أربعة أقسام:

- (1). قرارات المجمع في السماع والاحتجاج.
- (2). جهود أعضاء المجمع في السماع ومصادره.
- (3). موقف المجمع من الاحتجاج بالمؤلّد والمُحدث.
- (4). الاستشهاد السماعي في المجمع.

وقد اعتمدنا في دراسة هذا البحث على قرارات المجمع ومحاضر جلساته، ومذكرات أعضائه في دوراته المختلفة، وعلى كتب علمائنا القداماء والمحدثين في تأصيل ذلك.

وبعد.. فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أهم النتائج التي ثبتت في خاتمة البحث.

المقدمة

الحمدُ لله على أحسانه وشكراً له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله
الداعي إلى رضوانه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد..

فقد شهدَ العصرُ الحديث تطوراً ملحوظاً في العلوم كافة ، ولاسيما علم اللغة
وأصولها ، إذ بدأت عناية الهيئات العلمية والجامع اللغوية في الوطن العربي ، منذ
بداية مطلع القرن الماضي تصبُّ في مجالات اللغة ودلالاتها وأصولها ؛ إذ نجد
مجمع القاهرة أكثر الجامعات العربية اهتماماً في اللغة وأصولها ، فنلحظ من خلال
دراستنا لهذا الموضوع وغيره بأنَّ أعضاءه يعملون ليلاً ونهاراً من أجل معرفة ما يطرأ
على اللغة من تطور في ألفاظها وأساليبها ودلالاتها وأصولها؛ إذ إنَّ اللجان
المتخصصة في اللغة وأصولها داخل المجمع يعملون على إقرار المسائل الجديدة
والحضارية التي تولدها اللغة يومياً، إذ يمكن أن نسميها بـ ((حياة اللغة)) لأنَّ
اللفظة وما يتعلق بها من معنى أو أصل يكون في داخلها ، فمن يواكبها سيجد
الكثير من ذلك ، فإنَّ الذي دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع وجود الثروة اللغوية
الهائلة عند هذا المجمع ، وقال لي الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة (رئيس مجمع
اللغة العربية الأردني) إنَّ مجمع القاهرة هو منبع الدراسات اللغوية الحديثة والجامع
العربية الأخرى روافد تصبُّ فيه، ومن خلال هذه الدراسة فقد قسمنا البحث على
النحو الآتي:

إذ بدأنا بدراسة مصطلح (السَّماعُ) وهو أعظم أصل من أصول اللغة، لغةً
واصطلاحاً، وبيان أهميته، وتحدثنا عن السَّماع عند مجمع القاهرة وقسمنا الدراسة
فيه إلى أربعة أقسام وهي على النحو الآتي:

- (1) قرارات المجمع في السماع والاحتجاج.
- (2) جهود أعضاء المجمع في السماع ومصادره.
- (3) موقف المجمع من الاحتجاج بالمؤلِّد والمُحدث، و (المُحدث: ظاهرة حديثة
أضيفت إلى ظواهر اللغة نتيجة التطور الحضاري الذي أصاب اللغة في العصر
الحديث ، وزادت هذه الظاهرة من إثراء اللغة وتنميتها).

(4) الاستشهاد السماعي في المجمع، والذي اعتمده المجمع في إصدار القرارات اللغوية، ومنها الاستشهاد بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وكلام العرب، والنثر والشعر والأمثال.

وقد اعتمدنا في دراسة هذا البحث على قرارات المجمع، ومحاضر جلساته، ومذكرات أعضائه، ومعجماته اللغوية، وكتب القدماء والمحدثين في التأصيل والاستقراء.

وبعد..

والله تعالى أسأل أن يسدد خطانا لخدمة هذا الدين العظيم، ولخدمة اللغة العربية، وأن ينفعنا بما علمنا إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

أولاً: معنى السَّماعُ : لغةً واصطلاحاً :

السَّماعُ : أصلٌ عظيم من أصول اللغة، وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالتواتر.

لغةً : ((إسمٌ ما استلذت الأذن من صوت حسن، والسماع أيضاً ما سمعت به

فشاع، وتكلم به))⁽¹⁾. وهو ((حشُّ الأذن))⁽²⁾. و ((ما وقر فيها من شيء تسمعه))⁽³⁾.

اصطلاحاً: فهو ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو

القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه

وبعده، إلى إن فسدت الألسنة بكثرة المؤلّدين، نظماً ونثراً عن مُسلمٍ أو كافرٍ فهذه

ثلاثة أنواع لا بد لكلّ منها من الثبوت))⁽⁴⁾.

ثانياً: أهمية السماع :

تتحدد أهمية السَّماع بأمرٍ ثلاثة:

1. هو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها .
2. هو الشاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها⁽⁵⁾.
3. هو الطريق الأقوم إلى تعرّف طبيعة اللغة وبيان خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها من غيره⁽⁶⁾.

ثالثاً: السَّماعُ (الاحتجاج اللغوي) في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

اهتم مجمع القاهرة في أصول اللغة والنحو منذ نشأته، ولاسيما السماع منها

الذي يعد الأصل الأول من تلك الأصول، وهو السبيل الأول والمهم في معرفتهما، إذ

اعتمد عليه أعضاء المجمع في دراسة اللغة والنحو وما يتعلق بهما، وجعلوه أساساً استندوا إليه في تعديد القواعد، فضلاً عن انه الخطوة الأولى التي سبقت القياس، ونرى السماع في مجال اللغة والنحو وثيق الصلة بالنص القرآني وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب الفصحاء (الرواية الأدبية) بعدها جميعاً نصوصاً موثقة يعتمد في نقلها على السماع والرواية⁽⁷⁾.

ويمكن تقسيم دراستنا لهذا الموضوع إلى:

1. قرارات المجمع في السماع والاحتجاج.
2. جهود أعضاء المجمع في السماع ومصادره.
3. موقف المجمع من الاحتجاج بالمؤلّد والمحدث.
4. الاستشهاد السماعي في المجمع.

(1) . قرارات المجمع في السماع والاحتجاج:

(أ) . الاحتجاج بلفظ الحديث⁽⁸⁾:

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية⁽⁹⁾؛ لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

. يحتج بالحديث في هذه الكتب السابقة على الوجه الآتي:

- (1). الأحاديث المتواترة والمشهورة.
- (2). الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- (3). الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
- (4). كتب النبي (صلى الله عليه وسلم).
- (5). الأحاديث المروية لبيان أنه كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب كل قوم بلغتهم.
- (6). الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

(7). الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث

بالمعنى، مثل: القاسم ابن محمد، ورجاء ابن حيوة، وابن سيرين.

(8). الأحاديث المروية من طرق متعددة؛ وألفاظها واحدة.

(ب). قبول السَّماع من المحدثين⁽¹⁰⁾:

ترى اللجنة قبول السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها

قبل إقرارها.

(ج). دراسة كل كلمة شائعة شريطة أن تكون مستساغة، وإن كان ليس لها مقابل

عربي يمكن استعماله⁽¹¹⁾.

(د). صدر قرارٌ في جلسات الانعقاد الأول، وفيه: ((العرب الذين يوثق

بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل

البدو من جزيرة العرب إلى نهاية القرن الرابع))⁽¹²⁾.

اعتماداً على ما سار عليه علماؤنا السلف من مثل: الخليل والكسائي وغيرهما.

(2). جهود أعضاء المجمع في السَّماع ومصادره:

يلحظ إنَّ أعضاء المجمع قد اعتمدوا على العلماء السابقين في إسناد آرائهم، كما

نجدُه عنده:

. الشيخ محمد الخضر حسين: الذي يرى أن السماع هو ما رآه الشاطبي، قال:

((والسماع كما قال أبو إسحاق الشاطبي: ((إذا أثبتته ثقة لم يُطرح بسبب أن ثقة آخر

لم يثبتته لعدم اطلاعه عليه، بل القاعدة أن المثبت في مثل هذه الأمور مُقَدَّم على

النافي لأنَّ النافي إنَّما يقول لم أحفظه)) وجمهور علماء العربية على أن ما نصَّ في

المعاجم ونحوها أنَّه أميت أو لم تقلُّه العرب من فعل أو مصدر أو مشتق، نجري فيه

على ما جرت عليه العرب فنهمله ونستغني عنه بالألفاظ التي تغني عنه...))

⁽¹³⁾. ويرى الشيخ أن أفضل ما يُحتجُّ به في تقرير أصول اللغة هو القرآن الكريم، فإنَّه

نزل بلسانٍ عربي مبين، ولا يمترى أحد في أنَّه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التي ليس بعدها مُرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمة وآياته من

أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر

العرب ومنتورهم، وما جاء على وجه انفراد به، ولا نتبع سبيل مَنْ يحددون عن ظاهرة، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية⁽¹⁴⁾. وموقفه من القراءات القرآنية، فنراه شديد العناية بها والاعتماد عليها ولم يردأي قراءة منها فهو يستشهد بها جميعاً سواء أ كانت متواترة أم شاذة فهي عنده أصح من الاستشهاد بكلام العرب الذي يقع في قسم كبير منه اللحن ومن دون تشدد في قبولها، فضلاً من أنه لم يخطئ قراءة من القراءات مهما كانت أو يرفضها، ولم يفاضل بين قراءة وأخرى. أما موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، فقد قدّم بحثاً إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان: ((الاستشهاد بالحديث في اللغة))⁽¹⁵⁾. وهو أول من نبه على هذا الموضوع المهم ، ودرسه دراسة مفصلة عميقة لا يمكن لأي باحث الاستغناء عنه، وقد اعتمد قرار مجمع القاهرة على ما توصل إليه الشيخ في بحثه هذا ، ووجدنا الدارسين المحدثين يثنون كثيراً على عمل الشيخ ويعتمدون عليه كثيراً؛ ومن ذلك قول الأستاذ سعيد الأفغاني الذي وصف هذا البحث ومعالجة الشيخ له قائلاً: ((عالج هذا الموضوع⁽¹⁶⁾ السيد محمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي⁽¹⁷⁾ على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاضٍ منصف، وانتهى من بحثه إلى النتيجة المرضية...))⁽¹⁸⁾. وتحدثت الدكتورة خديجة الحديثي عن اهتمام المحدثين بقضية الاحتجاج بالحديث : ((وقد أوضح الشيخ محمد الخضر حسين هذا إيضاحاً لا يدع

مجالاً للشك في دراسته التي قام بها عن ((الاستشهاد بالحديث في اللغة)) والتي حدد فيها الشروط التي يجب توافرها في الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها في اللغة والنحو والصرف، وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على نتائج هذه الدراسة في وضع قراراته الخاصة بالاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو))⁽¹⁹⁾. إن خلاصة ما رآه الشيخ في بحثه هذا يتضح في قوله: ((وخلاصة البحث أننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وان اختلفت فيها الرواية ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمراً لا مرد له ، ويشدُّ أزرنا في ترجيح هذا

الرأي أنّ جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته))⁽²⁰⁾.

وقد أثبت الشيخ ستة أنواع من الحديث ينبغي الاحتجاج بها في اللغة ، وهي:
أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله :
((حَمِي الوطيس)) و ((مات حتف أنفه)).

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهداً على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والأمام الشافعي (رضي الله عنهم).

سادسها: ما عرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني⁽²¹⁾.

لقد ناقش مجمع القاهرة بحث الشيخ محمد الخضر حسين ((الاستشهاد بالحديث في اللغة)) ودرس أنواع الحديث التي ذكرها فيه، والشروط التي وضعها لما يصح الاحتجاج به منها ولما لا يصح الاحتجاج به ، وبالنظر إلى أهمية هذا البحث وعمقه وشموله قرر المجمع استناداً إلى ما توصل إليه الشيخ الاحتجاج بالحديث، وقد سبق ذكر قرار الاحتجاج بالحديث.

أما موقف الشيخ محمد الخضر حسين من كلام العرب قائلاً: ((وَيُعْتَمَدُ فِي تقرير أحكام اللفظ

على أشعار الجاهلية كأمرئ القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام ، كحسان ولبيد ، والإسلاميين وهم الذين نشؤوا في صدر الإسلام كالفرزدق وذي الرمة.

أما المحدثون وهم المؤلّدون، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد فلا يُحْتَجُّ بشيءٍ من أشعارهم من أحكام اللسان[...]. وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين[...]. وضُغِفَ هذا المذهب من حيث إنّ الرواية

تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام، أو فصاحته ، فمدارها على مَنْ يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفترة[...] فالحق أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستثناس وأنت مالى يدك بما هو حُجَّة ، أو منتظر لأن تظفر بالحجة))⁽²²⁾. لقد تردد الكلام كثيراً في قضية العرب الذين يصحُّ محاكاتهم ، والاستشهاد بكلامهم منذ القرن الأول للهجرة حتّى يومنا هذا، علماً بأنّ الآراء فيه كانت متشعبة ومختلفة لكن خير قرار فيها ما اتخذهُ مجمع القاهرة بعد الدراسة وطول التمحيص وهو: ((أنَّ العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع))⁽²³⁾.

من كلِّ ما مرَّ نجد أن موقف اللغويين والنحويين من كلام العرب اتضح في ثلاثة مظاهر، ولاسيما فيما يخصُّ قبول شعرهم أو رفضه:

(1). الأمصار لا الأشعار.

(2). البداوة لا التحضر.

(3). الطبع لا الصنعة⁽²⁴⁾.

ويرى الشيخ أنّه يجوز الاحتجاج بالبيت الشعري، على الرغم من عدم معرفة قائله بشرط أن يكون راويه عربياً ينطق العربية سليقة، كما يرى الاحتجاج بالشعر الذي يرويه مَنْ يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يُعرف قائله⁽²⁵⁾، وقال عن علماء العربية: ((والموثقون من علماء العربية كثير، والمطعون فيهم قليل ، وتُعتمدُ في التوثيق على مَنْ عاصرهم من أهل الصدق ولم يكن بينهم منافرة))⁽²⁶⁾.

ومما يدخل في السَّماع موقفهُ من ((الاستقراء)) والذي حدَّده الشيخ بقوله: ((إن واطئ القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً، كما يستند إلى الاستقراء الذي يفيدُهُ ظناً بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضٍ مثلاً))⁽²⁷⁾.
الدكتور عباس حسن: فقد قال في الاستشهاد بالقرآن الكريم: ((واليقين عندي أن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النحوي

والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة [...] ذلك أن كل ما يجيء في القرآن قوي فصيح، بل هو في أسنى مراتب القوة والفصاحة)) (28).

. وصف الشيخ محمد عبدالخالق عزيمة، القرآن الكريم وقراءاته؛ وهو المصدر الأول في الاستشهاد وصفاً دقيقاً حين قال: ((والقرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة، وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة. فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل عن أوثق مانقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد)) (29). فضلاً عن أننا نجد في القراءات القرآنية ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس وفيها دفاع عن اللغة والنحو، تعضد قواعدهما، وتدعم شواهدهما (30).

. الأستاذ علي السباعي: وهو عضو المجمع حيث استدلل بالقرآن الكريم على جواز اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة جمع تكسير، وأنكر أن يجيء في القرآن شاذ (31).

. أما الشيخ عبدالرحمن تاج: فقد قال في استعمال أفعل التفضيل ممّا لا يدل على مشاركة: ((لا ينبغي أن يقال أنه شاذ أو ضعيف، فإننا نجده قد ورد في آيات كثيرة من الكتاب العزيز)) (32).

. أما الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد فهو يجعل: ((ما ورد في القرآن مرة واحدة يؤسس قاعدة [...] أو أن هذا حكم العقل والدين معاً)) (33).

. الأستاذ عبدالرزاق محيي الدين (عضو المجمع من العراق) فيرى أنّ ورود الاستثناء الموجب مرفوعاً في القرآن الكريم مرة أو مرتين لا يؤسس قاعدة، ولا يحل قاعدة أيضاً؛ لأنّ الواجب أن نقعد قواعدنا على أساس الشائع، والأكثرية المطلقة؛ والمثال أو المثالان في القرآن يجب تأويلهما (34). هذا كلام ينبغي الرد عليه؛ لأنّ الشائع والأكثرية المطلقة فيما يحفى كلام العرب

أما القرآن الكريم فكل ما فيه في غاية الفصاحة ومنتهى البلاغة فورود مثال واحد فيه يكفي لتقعيد قاعدة نحوية أو صرفية .

. أنكر الشيخ أحمد الاسكندري الاحتجاج بالأحاديث في مسألة التعريب، مردداً ما قاله أبو حيان وغيره من أنّ النحويين الأوائل لم يحتجوا بها؛ لأنهم لم يتقوا أنّها لفظ النبي

صلى الله عليه وسلم، لأنَّ غالب الأحاديث قد رويت بالمعنى، وأنَّ أكثر رواياتها من الأعاجم، وأنَّ أحاديث كثيرة قد وضعت على لسان النبي صلى الله عليه وسلم⁽³⁵⁾.

. أما الشيخ حسين والي: فقد خالف الشيخ الاسكندري معتمداً على ما سلكه ابن مالك من الاحتجاج بالأحاديث لفظها ومعناها⁽³⁶⁾، وأنه قد تابعه على هذا كثير من متأخري النحاة، وانقسم أعضاء المجمع قسمين: منهم من رأى الرأي الأول، ومنهم من رأى الرأي الثاني، وبعد مناقشة ومحاورة كونت لجنة من الشيخ أحمد الاسكندري، والشيخ إبراهيم حمروش، والشيخ محمد الخضر حسين لدراسة هذا الموضوع⁽³⁷⁾، فقدم الشيخ محمد الخضر حسين بحثاً بعنوان ((الاستشهاد بالحديث في اللغة))⁽³⁸⁾. سبق ذكره، وعلى غرار هذا البحث أصدر المجمع قراراً بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

. أما الاحتجاج بكلام العرب: فقد أثار الشيخ أحمد الاسكندري سؤالاً عن العربي الذي يعتد بعربيته وذكر في إجابته مجمل كلام البغدادي⁽³⁹⁾، والسيوطي⁽⁴⁰⁾ فيها، وهو أن العربي من أهل الأمصار، لم يعد بعد المائة الثانية من الفصحاء⁽⁴¹⁾.

ويرى الشيخ أحمد الاسكندري قبول كلام فصحاء الأمصار ممّن بلغوا المائة الثانية ولو زاد قليلاً عنها⁽⁴²⁾، أما أهل البادية الذين لم يختلطوا بغيرهم فقبل منهم إلى حدود الأربعمائة، وأيد في هذا صنيع ابن دريد (ت 321هـ) في الجمهرة، والأزهري (ت 370هـ) في التهذيب، والجوهري (ت حدود 400هـ) في الصحاح من نقلهم عن أهل البادية في زمنهم، وهم من أهل القرن الرابع⁽⁴³⁾.

. أما الشيخ حسين والي فقد ذكر أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوا اللغة عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الست التي في قلب الجزيرة⁽⁴⁴⁾، وكتب بحثاً في المؤلّد⁽⁴⁵⁾ تحدث فيه عن الاستشهاد بكلام العرب، وردد فيه ما قاله صاحب الخزانة والاقترح⁽⁴⁶⁾، وسار المجمع في أول سنيه على منهاج النحاة المتقدمين فحدّد من يحتج بكلامه بحددين زمني ومكاني، مع شيء من الترخص والتوسع كما صنع الشيخ الاسكندري، وجاء في شرح قرار المجمع في المعرب والأعجمي تحديداً للعرب المحتج بكلامهم، بأنهم: ((العرب الذين يوثق بعربيّتهم، ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أوسط القرن الرابع))⁽⁴⁷⁾.

. أما الشيخ عبدالقادر المغربي، فقد قال: إذ كنا نكتب العربية الفصيحة، وهي باقية فينا فلماذا لا نكون فصحاء يعتد بعريبتنا؟ (48).

. أما الدكتور طه حسين (ت1393هـ):

وهو من الجيل الثاني من أعضاء المجمع الذي اعترض على الحدين الزماني والمكاني اللذين التزمهما جامعو اللغة عند الاحتجاج بكلام العرب (49). وفي الشعر الجاهلي يقول الدكتور طه حسين: ((قد يُضاف الشعر المصنوع إلى قائل غير معروف أو غير مُسمى ، وقد يظن الذي يقرأ شيئاً من كتب الأدب ترويحاً للخاطر وتسلياً للنفس أنّ هذا الشعر غير مصنوع . أما أهل العلم فإنهم لا يتقنون بما يمرُّ على أسماعهم من شعر يُنسب إلى قائل غير معروف أو غير مسمى، أنّك لتجدهم يأخذون في شروط الاحتجاج بالشعر أن يكون قائلهُ معروفاً بأنه عربي فصيح[...]. والتحقق أنّ الشعر الذي يُعرف قائلهُ يحتجون به في اللغة ويعتدون به في التاريخ، وما لا يُعرف قائله ويُسمع من عربي مطبوع يحتجون به في اللغة ولا شأن له في التاريخ إلا حيث يُنظر من وجهة أدبية عامة ، وما لا يُعرف قائلهُ ويرويه غير الفصيح يطرحونه جانباً ولا يعولون عليه في لغة ولا تاريخ [...] فقول المؤلف (50): إنَّ أكثر هذا الشعر الذي يُضاف إلى غير قائل أو إلى قائل مجهول، مصنوع موضوع انتحل انتحالاً ، إن أراد الشعر المسوق في الكتب على أنه من أدب اللسان فما يدعيه محتمل ، والناس يقرؤون هذا النوع من الشعر ولا يأخذون أنفسهم بشرط الثقة من صحته. وإن أراد ما تحويه كتب اللغة أو النحو من الشواهد فهذا أكثره معزو في الواقع إلى قائله، وبعض ما لم يُسم قائله قد سمعه الثقاة من العرب الذين يُحتج بمنطوقهم ، فلا يضره ألا يُعرف قائله، بل لا يقدر في الاستشهاد به أن لو كان هذا العربي الناطق به انتحله انتحالاً)) (51).

. أما الدكتور أحمد حسن الزيات (ت 1388هـ) فهو قد وافق الدكتور طه حسين في الرأي في حين اشتد الاعتراض على الحدين الزماني والمكاني . فقد قدم بحثاً إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان : ((الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟)) (52). وهو بحث يُطرح سؤالاً مهمّاً عمّن يملك الوضع اللغوي، ولماذا قصره العلماء على الذين يعتد بعريبتهم، وهم عرب شبه الجزيرة فحسب في حد زمني لا

يتجاوز القرن الرابع للهجرة. ولماذا لا يتاح هذا الوضع للمحدثين، في إطار الأفكار الآتية:

1. مغالاة الأقدمين في تقديس العربية.
 2. إغلاق باب الوضع وما انبنى على ذلك من طغيان العامة وحصر الفصحى في طبقة العلماء والأدباء وحرمانها من كل ما وضعه المؤلِّدون من ألفاظ.
 3. حقُّ المحدثين في الوضع حق طبيعي مطلق.
 4. دور المجمع في الوضع وفي تسجيل الألفاظ المستعملة ، ولا بد أن ندرك أنَّ المتكلمين بالعامة كانوا يمثلون (90%) من العربية الفصيحة في عهدها المجيد. فإن كانت الفصحى نهراً ينشأ من الأمطار ، فالعامية بحر تصب فيه جميع الأنهار. فأزمة العربية يستجد حلها عندما تتداخل العامية والفصحى وتتشأ منهما الفصاحة الحديثة.
- . لا يختلف الدكتور إبراهيم مصطفى (ت 1382هـ) عما سبقه في الرأي عن اشتداد الاعتراض على الحدين الزماني والمكاني عند الاحتجاج بكلام العرب، فقد قدم بحثاً إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان: ((في أصول النحو))⁽⁵³⁾ وهويبحث تاريخي في نشأة النحو وتطور البحث فيه ،بين المؤلف ما ذكره المؤرخون عن وضعه ونسبته إلى علي بن أبي طالب (عليه السلام) أو إلى أبي الأسود ويعارض ما ذكره مرجحاً أنَّ النحو بالمعنى العلمي نشأ مع القرن الثاني للهجرة وأنَّ أول من تكلم فيه عبدالله بن إسحاق الحضرمي (ت 117هـ). ثم يبين كيف اشتق النحو من الكلام العربي، وكيف تقرر أصوله ، وأول أصل انتهى إليه النحاة هو السماع والأصل الثاني هو العلة. ويفصل القول في هذين الأصلين وكيف جرى العمل بهما في تقعيد العربية ، وكيف صار النحو إلى جمود في كتب المتأخرين ، وكيف يعمل المجمع على تجديده؟.
- . من الاحتجاج بكلام العرب . اللهجات العربية. استدل الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد لجواز لحوق علامة التنثية أو الجمع الفعل الذي فاعله اسم ظاهر بثبوتها لغة لجمع من قبائل العرب، منهم طييء وأزد شنوءة⁽⁵⁴⁾
- . أما موقف المجمع . من لغات العرب، فقد اعتمد على قول ابن جني (ت 392هـ) إنَّ ((الناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما

جاء به خيراً منه))⁽⁵⁵⁾. فأجاز إلغاء النصب بإذن مع تحقق شروط عملها ؛ لأنه قد نسب إلى بعض العرب إلغاؤها⁽⁵⁶⁾. وأجاز تأنيث فعلان بالتاء لأنها لغة في بني أسد أو لغة بني أسد⁽⁵⁷⁾.

(3). موقف المجمع من الاحتجاج بالمؤلّد والمُحدّث:

ذكرنا سابقاً تقسيم العلماء للشعراء إلى أربعة أقسام وجعلوها طبقات : طبقة الجاهليين، طبقة المخضرمين، طبقة الإسلاميين أو المتقدمين، طبقة المؤلّدين⁽⁵⁸⁾. فأجمعوا على عدم الاحتجاج بطبقة المؤلّدين⁽⁵⁹⁾. وأضاف بعض العلماء طبقتين أُخرَيَيْنِ على تلك الطبقات الأربع، هما⁽⁶⁰⁾:

- (1). طبقة المحدثين: وهم الذين جاؤوا بعد المؤلّدين، كأبي تمام والبحتري.
- (2). طبقة المتأخرين: وهم الذين جاؤوا بعد المُحدثين، كالمتنبي، وان كان الإجماع قد انعقد على عدم الاحتجاج بكلام المؤلّدين، فهاتان الطبقتان أولى بعدم الاحتجاج بهما .

ولكن دعوة الإجماع قد خرقتها استشهاد بعض العلماء ، منهم: الرضي الاستربادي بكلام المؤلّدين⁽⁶¹⁾؛ كاستشهاده ببيت بشار بن برد (ت167هـ)⁽⁶²⁾:
إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها
خرجت مع البازي عليّ سواد
 على تجرد الجملة الحالية من واو الحال فيما إذا كان الضمير الرابط في صدر الجملة الخبرية⁽⁶³⁾.

أما دور المجمع في موضوع المؤلّد فقد عرض له وبرهن صحة الاحتجاج به على الرغم من معارضة العلماء له في موطن الاحتجاج منذ دورته الأولى سنة (1934م) ، بل كانت هذه المسألة أولى المسائل التي تناقش فيها أعضاء المجمع⁽⁶⁴⁾، فمنهم مَنْ ينكر ذلك ومنهم مَنْ يؤيد.

فنتناقشوا في ((لائحة المجمع)) فقد ذهب بعض الأعضاء إلى تسميتها بـ ((شرعة المجمع)) ؛ لأنّ اللائحة تتضمن شيئاً من القانون و ((لائحة)) لا علاقة بين معناها اللغوي ، ومعناها الاصطلاحي ؛ لأنّها مؤلّدة في هذا المعنى⁽⁶⁵⁾. وكذلك لفظة ((مالية المجمع)) أعترض الشيخ حسين والي على استعمالها، لأنها مؤلّدة⁽⁶⁶⁾. وأنكرها الشيخ أحمد الاسكندري⁽⁶⁷⁾، واختلف أعضاء المجمع في قبول

المؤدّ ورده ، وسأل بعضهم : هل العرّفُ يخصّ معاني بعض الألفاظ الدالة على العموم أو أنّه إذا لمح له معنى مجازي يجعله مقبولاً ؟⁽⁶⁸⁾. وذكر الأب أنستاس ماري الكرملّي (ت 1947م) أنّ الألفاظ المؤدّة أولى من الألفاظ الأجنبية وأنّها تسد حاجة الناس في الاستعمال، وخاصةً إذا كانت شائعة صحيحة الاشتقاق⁽⁶⁹⁾. ومجازاة المؤلّدين من اللغويين والأدباء والاستشهاد بأرائهم واضحة في منهجه وهو القائل: ((وأن شئت جاريت المؤلّدين))⁽⁷⁰⁾.

أما الشيخ عبدالقادر المغربي فقد أكد على أنّ العلاقة واضحة بين معنى ((اللائحة)) في اللغة ومعناها في الاصطلاح قائلاً : أنّه قد وضع المرسوم ثم لاحت في أفكار لائحة للتعليق عليه فقلنا لائحة وهذا من قبيل التسمية بالصفة بعد حذف الموصوف⁽⁷¹⁾.

وحدّد الشيخ المغربي المؤدّ بأنّه الكلمة غير القاموسية وهي تنقسم أقساماً كثيرة، منها ما تقبله قواعد اللغة ، ومنها ما لا تقبله⁽⁷²⁾. وعرضت لجنة الأصول في دائرة المجمع موضوع ((المؤدّ))⁽⁷³⁾، وكتب فيه الشيخ حسين والي بحثاً⁽⁷⁴⁾، وذكر فيه آراء اللغويين في المؤدّ ، وما جاء في كتاب خزانة الأدب والافتراح من أقوال وحجج ، وذكر من أمثله: القصف بمعنى اللهو ، والتمن بمعنى الكتاب الأصلي ، والماهية بمعنى الحقيقة وبمعنى الراتب الشهري، الجريدة بمعنى أرزاق الجند... الخ ، وفي الاستشهاد بكلام العرب والمؤلّدين. وخلص إلى أنّ ما أدخله من لا يعتد بعربيته يسمى مؤلّداً ، وما أدخله من يعتد بعربيته يسمى مُعرّباً⁽⁷⁵⁾.

ثم قدم الشيخ عبدالقادر المغربي بحثاً إلى المجمع بعنوان: ((الألفاظ غير القاموسية))⁽⁷⁶⁾ بحث في الكلمات العربية هي ما دونته المعجمات من الكلم مطلقاً ، وتعد فصيحة ما لم ينص أرباب المعجمات على عدم فصاحتها، ومن ثمّ فكلمات المعجمات تسمى عنده الكلمات القاموسية . والتي لم تذكرها المعجمات كلمات غير قاموسية ، وهي سبعة ، منها:

(1). كلمات لم تذكر في المعجمات ولكنها وردت في كلام أحد الفصحاء الذي يحتج بأقوالهم.

(2). كلمة لم تذكر في المعجمات ، لكنّها وردت في كلام أحد الفصحاء المتأخرين ممّن لا يحتج بكلامهم.

(3). كلمات ولدها المتأخرون لتدل على معانٍ حيوية مختلفة ولا أثر فيها للاصطلاح .

واختلفت آراء أعضاء المجمع في المؤلّد بعد مناقشة طويلة ، إذ أصدر قراراً في ذلك:

((المؤلّد: هو اللفظ الذي استعمله المؤلّدون على غير استعمال العرب ، وهو قسمان:

قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغيرها ذلك ، وحكمه أنّه عربي سائغ . وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب ، إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب ، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره ، وإما بتحريف في اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً ، والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام))⁽⁷⁷⁾.

فحدّد القرار المراد بالمؤلّد وأنّه ما استعمله المؤلّدون الذين عاشوا بعد عصر الاحتجاج إلى يومنا هذا على غير استعمال العرب وجعله قسمين:

قسم جرى استعماله على أقيسة كلام العرب سواء كان عن طريق المجاز أو الاشتقاق أو غيرهما ، فهذا يقبل. وقسم خرج المؤلّدون في استعماله عن أقيسة كلام العرب ، وهذا أنواع : منه المُعرب وهو استعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب وإدخاله في العربية ، وقد صدر لهذا النوع قرار يجيزه عند الضرورة⁽⁷⁸⁾. ومنه ما استعمل بتحريف في اللفظ أو الدلالة ولا يمكن أن يخرج على وجه صحيح تقبله الأقيسة العربية⁽⁷⁹⁾. وهذا لا يجيز المجمع استعماله ، ومنه المرتجل⁽⁸⁰⁾ ، وهذا أيضاً لا يجيز المجمع استعماله.

وبعد نهاية الجيل الأول من أعضاء المجمع جاء جيلٌ جديد دعوا إلى التجديد والتحديث وزادت أصوات الداعين لقبول كلام المؤلّدين والمحدثين، فدعا الدكتور طه حسين إلى مد عصر الاستشهاد إلى العصر الذي نعيش فيه⁽⁸¹⁾.

أما الدكتور أحمد حسن الزيات ، فقد اقترح بعده رد الاعتبار إلى المؤلّد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة ، وإطلاق السّماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدايين والنجارين والبنائين وكل من له حرفة أو صناعة أو مهنة⁽⁸²⁾.

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد اشترط للارتقاء باللغة العربية أن ننظر في آثار أدبائنا من الكتاب والشعراء ، فمن رأيناه سليم الأسلوب ، صحيح العربية ، وثقناه وجعلنا كلامه مدداً للغة ، وحجة في النحو ، كما فعل بعض المتقدمين ؛ ومنهم : الرضي الاستريادي في الاحتجاج بشعر بشار بن برد وغيره من الشعراء المؤلّدين بعد أن وثقوا من لغتهم وأسلوبهم ، وإن كان في آثار أدبائنا من يساير أولئك أعطيناه من الحق ما أعطي لهم⁽⁸³⁾.

وبعد ذلك أصبحت بعض القرارات التي أصدرها المجمع تستأنس بكلام المؤلّدين ، كقرار دخول الألف واللام على ((كل)) و ((بعض)) جاء فيه : ((يجري في الاستعمال دخول (أل) على كل وبعض ، فيقال : الكل موافق ، أو البعض موافق ، وجمهرة النحاة يمنعون ذلك على أنّ منهم من أجازه ، وبينهم ابن درستويه والزجاجي ، وثمة من المأثور أمثلة لورود ذلك في الشعر ، وقد جرى بذلك استعمال المؤلّدين من قديم . ولذا ترى اللجنة إجازة دخول الألف واللام على كل وبعض))⁽⁸⁴⁾.

وجاء في قرار تقديم لفظ النفس أو العين على المؤكّد ، القرار : ((يجاز تقديم لفظ النفس أو العين على المؤكّد في معنى التوكيد ، ولكنهما لا يعربان توكيداً بل بحسب الموقع في الجملة ، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصة العلماء والكتاب ، وإجازة الزمخشري وابن يعيش له ، ولتعقيب الصبان في حاشية الأشموني على مانعيه))⁽⁸⁵⁾. ونجد أن بعض الباحثين من أعضاء المجمع يوردون كلاماً للمؤلّدين في بحوث لجنة الأصول ومذكراتها ، ومنهم :

. الأستاذ علي السباعي ، إذ أستشهد من شعر المتنبي في مذكراته : ((شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير))⁽⁸⁶⁾.

. الدكتور محمد شوقي أمين ، إذ آستأنس لدخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه ، نحو : الثلاثة أثواب ، بإجازة قوم من الكتاب المتقدمين له⁽⁸⁷⁾. واستدل

نواحيها [...] إذ إنَّ هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجل دقيق لما كان يجري في كلام العرب من تصرفات صوتية لغوية)) (106) .

إنَّ للقراءات القرآنية قيمتين مهمتين (107):

(1). القيمة الدينية.

(2). القيمة اللُّغوية الخاصة.

ويرى أبوحيان (ت 749هـ) : إنَّ القراءة سُنَّةٌ متبعةٌ يوجد فيها الفصح والأفصح وكان سبب ذلك تيسيره تعالى القرآن للذكر (108).

أما المجمع فقد احتج بالقراءات المتواترة وكذلك احتج بالقراءات الشاذة ، ولم يفرق بينها ، متابِعاً فيه متأخري النحويين كأبن مالك وغيره. وأستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة ، منها :

. قوله تعالى: ﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾ [البقرة: ٦٧] . بإسكان الراء، وكذلك قوله : ﴿ ج

ث ط ﴾ [النساء: ١٧٢] بإسكان الراء أيضاً، فالقراءة الأولى سبعية ، قرأ بها أبو عمرو بن العلاء البصري (ت 154هـ) (109)، والثانية شاذة قرأ بها الأعرج (110).

. أَسْتَشْهَدُ الْمَجْمَعَ لِأَعْمَالِ ((إِنْ)) مَعَ فَصْلِهَا عَنِ مَعْمُولِهَا بِ((لَا)) النَّافِيَةِ بِقِرَاءَةِ أُبَيٍّ : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾ [الإسراء: ٧٦] . بالنصب (111). وهي قراءة شاذة.

وجاء في القرار : ((وورودها في القرآن بالفصل بلا ليس يمنع عملها ، وكون

ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج)) (112).

وفي الوسيط فقد أَسْتَشْهَدُ بِالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى نِطَاقِ ضَيْقٍ وَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنْهَا

قِرَاءَةَ ((مَعَائِش)) (113)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ج ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ﴾ [الأعراف: ١٠] . قَالَ : ((الْمَعِيشَةُ : الْمَعَائِشُ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالِدَخْلِ . (ج) مَعَائِشٌ عَلَى الْقِيَاسِ ،

وَمَعَائِشٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ وَقَدْ قُرئَ بِهِمَا)) (114). وَأَسْتَشْهَدُ بِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ

ت 110هـ) : ﴿ ج ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ﴾ [الكوثر: ١] . إِنْطِينَاكَ (115)، وَقِرَاءَةَ : ﴿ ج و و و و و و و و و و ﴾

النَّبَأُ : ٢٥] بِتَخْفِيفِ السَّيْنِ (116). وَالْحَقُّ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ مَرْتَبِطَةٌ بِاللَّهجاتِ الْعَرَبِيَّةِ فَسَبَبُ

نَشُوئِهَا يَعُودُ إِلَى اخْتِلَافِ تِلْكَ اللَّهجاتِ عِدداً مِنْهَا عَنِ عِدَدٍ مِنْ [...] (117)، فَقَدْ عَلَّلَ

أَبُو زَكْرِيَا الْفَرَّاءَ (ت 207هـ) أَنَّهَا : ((فَعِيلَةٌ)) لِشَبْهِهَا بِوَزْنِهَا فِي اللَّفْظِ وَعِدَّةِ الْحُرُوفِ

[...] وقد همزت العرب ((المصائب)) واحدها (مُصِيبَةٌ) شَبَّهت بفعيلة لكثرتها في الكلام ((¹¹⁸). وهناك الكثير من الاستشهادات بالقرآن الكريم في أصول اللغة والنحو والصرف في دائرة المجمع ولاسيما في كتاب (في أصول اللغة) وهو مجموعة القرارات العلمية التي أصدرها مجمع القاهرة في أربعة أجزاء، ولكن نكتفي بهذا القدر.

(ب). الحديث النبوي الشريف:

اعتمد مجمع القاهرة على الأحاديث النبوية الشريفة في مواطن الاستشهاد وخاصةً عندما اصدر قرارا في موضوع ما في أصول اللغة أو النحو أو الصرف مثلاً ، ومن ذلك : ((ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار)) (¹¹⁹). إذ أستشهد المجمع بهذا الحديث في جواز دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه (¹²⁰).

ونرى عدم جواز دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه لما

يأتي:

(أ). أن الحديث : ((ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار)) أخرجهُ ابن مالك على ثلاثة أوجه (¹²¹):

أولها: أن يكون الأصل (بالألفِ ألفِ دينار) ثم حذف المضاف وهو البديل لدلالة المبدل منه عليه ، وأبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الجر .

ثانيها: أن يكون الأصل جاءه بالألف الدينار ، والمراد بالألفِ الدينانير ، فأوقع المفرد موقع الجمع ثم حذفت اللام من الخط ؛ لأنها أصبحت بالإدغام دالاً .

ثالثها: أن يكون (الألف) مضافاً إلى (دينار) ، والألف واللام زائدتان ، فلهذا لم يمنعنا من الإضافة والوجه الأخير هو الذي خرج عليه بعض البصريين ما ورد من قولهم : الثلاثة الأثواب ، بدخول (أل) على المضاف والمضاف إليه معاً ، بحمله على زيادة الألف واللام في الأول ، وهو الذي يمكن أن يوجه به الحديث الآخر من قوله: ((ثم قامَ فقرأَ العشر آيات)) (¹²²).

(ب). أن فيه مخالفة للقياس ، إذ دخلت الألف واللام على الأول من المتضايقين دون الثاني ، فهي من إضافة المعرفة إلى النكرة ، وهذا لا نظير له في الإضافة اللفظية ولا الإضافة المعنوية أي (المحضة والغير محضة) (¹²³).

(ج). أن ما نسب إلى أبي زكريا الفراء ليس قولاً له ، بل هو لازم قوله ، والصحيح أن لازم قول العالم لا ينسب إليه ⁽¹²⁴⁾. وأما ما نسبة المجمع إلى ابن عصفور (ت 669هـ) تبعاً لما نقله الشهاب الخفاجي (ت 1069هـ) عنه فقد تبين لنا خطؤه ؛ لأن ابن عصفور صرح بأن دخول (أل) على المضاف دون المضاف إليه ممنوع بإجماع ، إذ يقول: ((وأما الوجه الثاني وهو: الثلاثة رجال ، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة)) ⁽¹²⁵⁾. وأستشهد المجمع بحديث آخر وهو : ((ثم قرأ العشر آيات)) ⁽¹²⁶⁾. في الموضوع نفسه.

وقد أجاز المجمع جمع اسم المفعول (مشبوب) على مفاعيل (مشاييب) . وأجاز المجمع أيضاً جمع فاعل إذا كان لمذكر عاقل على فواعل وأستشهد بحديث: ((والناس قواري الله في أرضه)) ⁽¹²⁷⁾ ، وأستشهد بالحديث الشريف: ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) ⁽¹²⁸⁾. وحديث : ((فوقتنا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه)) ⁽¹²⁹⁾، وحديث: ((أن نخرج العواتق ذوات الخدور)) ⁽¹³⁰⁾. هذه الاستشهادات على لحوق علامات التنثية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع ⁽¹³¹⁾.

وقد أستشهد المجمع لقياسية النعت بالأعداد بالحديث النبوي: ((الناس كإبل مائة)) ⁽¹³²⁾، وفي مسألة تأنيث أدنى العدد وجّر المعدود بـ ((من)) أستشهد بحديث: ((من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال)) ⁽¹³³⁾. على أن التاء قد حذفت مع المعدود المذكر المحذوف ، وفي مقابله ينبغي جواز إثبات التاء مع المعدود المؤنث ⁽¹³⁴⁾. وأستشهد بالحديث: ((كنت وأبو بكر وعمر وفضلت وأبو بكر وعمر)) ⁽¹³⁵⁾، على إجازة العطف بدون فاصل على الضمير المتصل المرفوع ⁽¹³⁶⁾.

نكتفي بهذا القدر من أستشهادات المجمع بالحديث النبوي الشريف في أصول

اللغة والنحو والصرف.. ويمكن القول:

. إن هذا المجمع في أكثر أستشهاداته بالأحاديث لم يكن إلا متابعاً لمن سبقه من العلماء ، مع أنه يمكن أن يصل من نصوص الحديث الكثيرة جداً (والتي وضعها

في محاضر جلساته ومذكراته ومعجماته اللغوية) إلى تغيير بعض الأحكام النحوية والصرفية أو التوسع في بعض القواعد.

. إنَّ القرار الذي صدر بالاحتجاج بالأحاديث في مجالات اللغة مع كونه مضبوطاً بضوابط علمية، إلا أنَّ المجمع لم يراعِها في قراراته ، فحديث : ((والناس قواري الله في أرضه)) ليس في الكتب التي دونت في الصدر الأول ، وكذلك حديث: ((فوقتنا ركبناه قبل أن تقعا كفاه)) ليس من الروايات المشهورة⁽¹³⁷⁾.

(ج). كلام العرب (نثراً وشعراً):

أولاً: النثر: من عناية المجمع بكلام العرب أنَّه بنى مسألة مجيء (أي) دالة على الإبهام والتعميم⁽¹³⁸⁾، مستشهداً بقول الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ((اصحب الناس بأبيّ خلق شئت يصحبوك بمثله))⁽¹³⁹⁾؛ ولكن احتجت اللجنة لهذا بأننا ((نتكلم بما تكلموا به، وواحدهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة ، فإذا سمعنا من عربي كلمة اتبعناها))⁽¹⁴⁰⁾.

ومن الأمثال التي أستشهد بها المجمع في المعجم الوسيط :
. ((الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ))⁽¹⁴¹⁾ و ((الرائدُ لا يكذب أهله))⁽¹⁴²⁾ و ((الأسطورة على لسان حيوان أو جماد ، كأمثال كليلة ودمنة))⁽¹⁴³⁾.

. ((مثل بين يديه))⁽¹⁴⁴⁾، إذا انتصب ، معناه: ((أشبه الصورة المنتصبة))⁽¹⁴⁵⁾.
. ((أنت بين كبدي وخليبي))⁽¹⁴⁶⁾، والخُلبُ : ((الظفرُ وحجابُ ما بين القلب والكبد))⁽¹⁴⁷⁾.

. في المثل: ((جاؤوا مُخْلِينَ فلاقوا حَمْضاً))⁽¹⁴⁸⁾ يضربُ للرجل يتوعدُّ فيلاقي مَنْ هو أشدُّ منه⁽¹⁴⁹⁾.

. في المثل : ((الذئب خالياً أسد))⁽¹⁵⁰⁾ يضربُ للمتوحد برأيه ، أو بدينه ، أو بسفره⁽¹⁵¹⁾.

. (الخَلِيّ) : ((من الرجال: الفارغ البال من الهم))⁽¹⁵²⁾، وفي المثل : ((ويلٌ للشجي من الخلي))⁽¹⁵³⁾.

. (المرخ) : ((شجر من العضاة [...] ليس له ورق ولا شوك، سريع الوري يُفْتَدَحُ به))⁽¹⁵⁴⁾. وفي أمثالهم : ((في كلِّ شجرٍ نار ، واستمجد المرخ والعفار))⁽¹⁵⁵⁾.

. (السَّبْدُ) : ((القليلُ من الشعر . ويقال : ما له سَبْدٌ ولا لَبْدٌ : ما له قليلٌ ولا كثيرٌ ، أو : ما له نو وبرٍ ولا صوفٍ مُتَلَبِّدٍ ، يُكنى بهما عن الإبل والغنم))⁽¹⁵⁶⁾ .
 . (أَشْعَبُ) : ((رجل من المدينة كان مولى لعثمان بن عفان ، وضُرِبَ به المثل في الطمع))⁽¹⁵⁷⁾ ، فقيل : ((أطمع من أشعب))⁽¹⁵⁸⁾ ، و : ((طَمَعُ أَشْعَبِي))⁽¹⁵⁹⁾ .
 وفي مسألة تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسم ظاهر ، أستشهد المجمع لذلك من الأمثال العربية ، نحو : قولهم ((شَتَّى تَوُوبُ الحَلْبَةِ))⁽¹⁶⁰⁾ : جمع شتيت ، حال تقدم على صاحبه وهو ((الحَلْبَةُ)) الواقع فاعلاً وعلى عامله : ((تَوُوبُ)) ، والمعنى : متفرقين يرجع الحالون ، وساغ هذا لكون العامل فعلاً متصرفاً فهو من القوة : بحيث يعمل متقدماً ومتأخراً على السواء⁽¹⁶¹⁾ . وهذا المثل : كلام عربي مروى عن الفصحاء .

وفي مسألة حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس ، أستشهد المجمع بالمثل : ((صَمِّي صَمَام))⁽¹⁶²⁾ . يُضْرَبُ لشدة وقوع الداهية ، أي : يا صمام . و ((فِيحِي فَيَاح))⁽¹⁶³⁾ ، أي : الحرب⁽¹⁶⁴⁾ . وقولهم : ((أَعورُ عَيْنِكَ والحجر)) ، أي : يا أَعورُ ، أحفظ عينك والقي الحجر⁽¹⁶⁵⁾ .

ثانياً: الشعر:

بدأ عناية مجمع القاهرة بالاستشهاد بالشعر منذ مطلع الثلاثينات وإلى يومنا هذا ، ويعدُّ الشعر حجة في مواطن الاستشهاد ، وهذا ما نلاحظه عند أعضاء المجمع وغيرهم من الباحثين في أصول اللغة والنحو والصرف ، عندما يتحدثون عن مسألة معينة أو تحليل قاعدة معينة يستشهدون لذلك من أجل تقوية حججهم في ذلك . فنجد أنَّ المجمع قد بنى مسألة مجيء (أي) دالة على الإبهام والتعميم⁽¹⁶⁶⁾ ، على بيت شعر واحد وهو قول الفرزدق⁽¹⁶⁷⁾ :

إِذَا حَارِبَ الْحَاجِ أَيِّ مُنَافِقٍ عَلَاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هَزَّ يَفْطَعُ

وفي مسألة جواز حذف مميز (كم) الاستفهامية⁽¹⁶⁸⁾ ، أستشهد المجمع ببيت جعفر بن عُلبَةَ⁽¹⁶⁹⁾ :

وَلَمْ نَدْرُ أَنْ جِضْنَا عَنْ الْمَوْتِ جِيضَةً كَمِ الْعُمْرِ بَاقٍ وَالْمَدَى مُتَطَاوِلُ

وقول الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك⁽¹⁷⁰⁾:

وَكَمْ أَنْعَمْتَ كَفًّا هِشَامٍ عَلَى أَمْرِي ۖ لَهُ نِعْمَةٌ خَضْرَاءُ مَا يَسْتَثْبِيهَا

هنا (كم) خبرية ، ورأت اللجنة جواز حذف تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية⁽¹⁷¹⁾. والفصل بين الصلة والموصول بالقسم⁽¹⁷²⁾، وأستشهد المجمع ببيت جرير⁽¹⁷³⁾ :

ذَاكَ الَّذِي ، وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكَ ۖ وَالْحَقُّ يَدْمَعُ تُرْهَاتِ الْبَاطِلِ

فصل بين الذي وصلته بقول ((وأبيك)) وهو قسم. وفي موضوع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، أستشهد المجمع بقول الشاعر :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي ۖ كِنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ

ف(ناحت) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو ((صخرة)) ، وقد فصل بينهما بالظرف ((يوماً))⁽¹⁷⁴⁾. وفي مسألة جواز حذف الموصول الاسمي مطلقاً غير الألف واللام وبقاء الصلة⁽¹⁷⁵⁾، احتج المجمع لذلك ببيت حسان بن ثابت⁽¹⁷⁶⁾:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ۖ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

أَيُّ : ((ومن يمدحه))⁽¹⁷⁷⁾.

وبيت الأحوص⁽¹⁷⁸⁾:

إِنِّي لَأَنْصَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ۖ سَيَّانٍ عِنْدَكَ مَنْ يَعْشُ وَيَنْصَحُ

أي : ((ومن ينصح ، فحذف: من لدلالة الموصول المتقدم))⁽¹⁷⁹⁾. وأستشهد ببيت عبدالله بن رواحة⁽¹⁸⁰⁾:

فَوَاللَّهِ مَا نَلْتَمُ وَمَا نَيْلَ مِنْكُمْ ۖ بِمَعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مِتْقَارِبِ

أراد: ((ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم))⁽¹⁸¹⁾.

وفي مسألة جواز زيادة ((الواو)) احتج المجمع ببيت امرئ القيس⁽¹⁸²⁾:

فَلَمَّا أَجْزَنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ۖ بَنَّا بَطْنَ خَبْتِ ذِي قَفَافٍ عَقَنْقَلِ

فالواو في ((وانتحى)) زائدة ؛ لأنها جواب ((لما)) فالجملة هنا جملة شرطية مكونة من فعل الشرط + جواب الشرط⁽¹⁸³⁾. واحتج أيضاً ببيت الأسود بن يعفر⁽¹⁸⁴⁾:

حتى إذا قملت بطونكم
ورأيتم أبناءكم شبوا
وقلبتهم ظهر المجنّ لنا

قالوا : ((وفي)) وقلبتهم)) زائدة ، و ((قلبتهم)) جواب إذا)) (185).

وفي مسألة تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسم ظاهر، احتج المجمع بأشعار العرب الآتية:

(1). سريعاً يهونُ الصعبُ عند أولى النهى

إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا اليأسا

إذ تقدم الحال وهو ((سريعاً)) وتأخر الفعل ((يهون)) (186).

(2). قول سويد بن أبي كاهل اليشكري (187):

مُزبداً يخطر ما لم يرني

وإذا يخلو له لَحْمِي رتَعُ

إذ تقدم الحال وهو ((مُزبداً)) على عامله ((يخطر)) (188).

(3). وقول الآخر (189):

وَصَلْتُ ولم أصرم مسيين أسرتي

وَأَعْتَبْتُهُمْ حتى يلاقوا ولائيا

(4). قول يزيد بن مفرغ الحميري (190):

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

ف((تحملين)) في موضع نصب على الحال من فاعل ((طليق)) عند

البصريين، وعاملها ((طليق)) وهو وصف مشتق يعمل عمل الفعل (191).

(د). كلامُ المؤلِّدين شعراً ونثراً:

على الرِّغم بأنَّ العلماءَ أجمعوا على عدم الاحتجاج بكلام المؤلِّدين إلاَّ إنَّ

المجمع أكد على صحة الاحتجاج به منذ دورته الأولى ، سنة (1934م). ومن

الأمثلة الشعرية التي أستشهد بها المجمع :

. في جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير، قول المتنبي

في كافور (192):

لا تَشْتَرِ العَبْدَ أَلَّا والعَصَا مَعَهُ

إِنَّ العَبِيدَ لَأَنْجَاسٌ مَنَاقِيدُ

منكود ومناكيد.

. مجيء صيغة ((فُعَلَى)) مجردة من (أَل) ، بقول النحاة : جملة : كُبْرَى
وَصُغْرَى ، وفاصلة صُغْرَى وكُبْرَى⁽¹⁹³⁾ . وبقول أبي نواس⁽¹⁹⁴⁾ :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

. وفي مسألة جواز حذف الموصول الاسمي مطلقاً وبقاء الصلة ، وقد آستأنس
المجمع ببيت المتنبي للاستشهاد هنا⁽¹⁹⁵⁾ :

بُنِسَ اللَّيَالِي سَهْرَتْ مِنْ طَرَبِي

شَوْقاً إِلَى مَنْ يَبِيْتُ يَرْفُدُهَا

أَي ((التِي)) سَهْرَتْ فِيهَا⁽¹⁹⁶⁾ .

. مجيء ((لا)) النافية الداخلة على الجملة الاسمية مهملة غير عاملة فيما بعدها
مبتدأ وخبر ، ومن شواهد أعمالها (في المعرفة) مستوفية للشروط⁽¹⁹⁷⁾ ، كقول
المتنبي⁽¹⁹⁸⁾ :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُزْرَقْ خُلَاصاً مِنَ الْأَدَى

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالُ بَاقِياً

. مسألة في الكون العام ، فقد أستشهد الدكتور عباس حسن ببيت أشجع

السلمي⁽¹⁹⁹⁾ : لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

على أن الكون فيه خاص وليس عاماً⁽²⁰⁰⁾ . فأظهر الخبز وهو ((كائِن)) مع
أَنَّهَا قَدْ دَلَّتْ عَلَى كَوْنِ عَامٍ فِي الظرف ((لَدَى))⁽²⁰¹⁾ .
. وفي مسألة التعاقب بين جمع الكثرة والقلّة⁽²⁰²⁾ ، أستشهد الدكتور محمد شوقي أمين
ببيت بشار بن برد⁽²⁰³⁾ :

كَأَنَّ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا

وَأَسْيَافِنَا لَيْلٍ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

ومن الشواهد التي أوردها المجمع لمصطلحات البلاغة ، قوله : ((المزوجة)
في علم البديع) : ترتيب فعل واحد مختلف المتعلق على شرط وجزائه ، وهي من
المحسنات المعنوية ، كقول البحثري⁽²⁰⁴⁾ :

إذا ما نهى الناهي فلجَّ بي الهوى

أصاغت إلى الواشي فلجَّ بها الهجر⁽²⁰⁵⁾.

ومن شواهدة على أنَّ الناطفَ، هو : ((ضرب من الحلوى من اللوز والجوز والفسق ويسمى أيضاً القُبيط))⁽²⁰⁶⁾، كما جاء في قول أبي نواس⁽²⁰⁷⁾:

يَقُولُ لِلنَّاطِفِ فِي كَفِّهِ مَنْ يَشْتَرِي الحَلْوَ مِنَ الحَلْوِ

وَأَسْتَشْهَدُ بِبَيْتٍ لِلْمَتَّبِي عَلَى جَوَازِ حَذْفِ اسْمِ ((لَكَنَّ))⁽²⁰⁸⁾، بقوله⁽²⁰⁹⁾:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ

وَلَكَنَّ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ

إنَّ الموضوعات التي أَسْتَشْهَدُ لها المجمع بالشعر يمكن حصرها فيما يأتي:

- (1). تأييد القاعدة النحوية أو الصرفية.
- (2). تأييد معنى الكلمة التي يشرحها ، وهذا هو الغالب في شواهدة.
- (3). التمثيل لمصطلح بلاغي معين أو لمسألة من مسائل العروض.
- (4) - ذكر أسماء المواقع الجغرافية؛ من أسماء المدن ، والجبال ، والبحار،.....الخ.
- (5). ذكر عدداً من أنواع الأطعمة.

نلاحظ أنَّ المجمع يستشهد لكلِّ ما تتطلبه الحياة الاجتماعية والثقافية

والحضارية وغيرها.

ومن الأمثال المُولَّدة التي أَسْتَشْهَدُ بها المجمع:

. ((العُرَيْرُ)) هو ((حيوان من آكلات اللحوم))⁽²¹⁰⁾، وفي المثل المُولَّد: ((أَسْمُنُ مِنْ عُرَيْرٍ))⁽²¹¹⁾.

. ((السَّمَكَةُ)) ، وفي أمثال المُولِّدين: ((شَوَى فِي الحَرِيقِ سَمَكَتَهُ))⁽²¹²⁾؛ و((ضَرْبُ فِي التَّدْلِيسِ وَانْتِهَازِ الفُرْصَةِ))⁽²¹³⁾.

الخاتمة

نتيجة لدراستنا في هذا البحث وقفنا على أهم النتائج الآتية:

1. اهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالسَّماع ومصادره وهو الأصل الأول من أصول اللغة، منذ دورته الأولى سنة (1934م) إلى يومنا هذا ، إذ احتج كافةً بمصادر السماع من دون التفرقة بين أحد منها.
2. اعتمد المجمع كثيراً على ابن فارس و الزمخشري في الاستشهاد.
3. جواز الاحتجاج بأي كلام عربي فصيح خالٍ من الشوائب سواء أكان نثراً أم شعراً قديماً أم حديثاً بغض النظر عن قومية القائل؟.
4. يجب تحرير السَّماع من الحدود الزمنية والمكانية حتى يسمع من طبقات المجتمع كافة كالنجارين والحدادين والفلاحين والعمال....الخ.
5. تجويز الاستشهاد بالحديث النبوي، إذ أَسْتَشْهَدُ بِهِ كُلُّ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ بَدْءاً مِنْ الْخَلِيلِ فَسَيَّبُوهُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، على الرغم من التفاوت الواضح بينهم في كثرة الاستشهاد من قَلْتِهِ ، كما أَسْتَشْهَدُ بِهِ ابْنُ الضَّائِعِ وَأَبُو حَيَّانَ وَالسِّيُوطِيُّ ، وبرهن على ذلك الباحثون.
6. نرد على الذين ينكرون الاحتجاج بقول الشعراء المُولَّدِينَ ، ألا يخطر ببال الباحثين المنصفين بأنَّ هُوَلاءَ الشعراء بُلْغَاءَ وَفُصْحَاءَ ، وهل من المعقول بأنَّ هُوَلاءَ الشعراء يأتون بألفاظ ليس لها معنى؟ ولكن كيف يقبلون لو أن أحد المُولَّدِينَ ألف كتاباً؟ وهل من الإنصاف أن تقبل روايته في اللغة ويردُّ كلامه في الشعر ؟ ولكن اللوم يقع على عاتق الذين يقصرون على الشعر دون أن يؤلفوا شيئاً في اللغة. وعلى كُلِّ فِكان ينبغي لمن أنكر الاحتجاج بكلام المُولَّدِينَ أن يرجعوا إلى عصر ابن هرمة (132هـ).
7. أن العلماء الذين نظروا إلى كلام المُولَّدِينَ ، ولم يحتجوا به زاعمين أنهم لم يفهموا منه شيئاً، ولكن غايتهم تصبُّ في أنَّ المُولَّدَ كلام عربي غير محض، ولكن نقول لهم بأن كلام المُولَّدِينَ نشأ بعد الإسلام فهو محض تعنت لأنَّ من هُوَلاءَ المُولَّدِينَ مَنْ عاش قبل أن عرف التَّأليف في اللغة ، فكيف نحكم على كلامهم بأنَّه غير عربي صحيح من دون كتب اللغة؟.
8. نستطيع أن نحدد شروط الاستشهاد (الاحتجاج اللُّغوي) بشرطين:
أولهما: الفصاحة.

ثانيهما: القياس على كلام العرب ، طبقاً للقانون : ((كُـلُّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)).

9. نرى أنّ الاستشهاد بمصادر السّماع كان من أجل المعالجات اللُّغوية والنحوية والصرفية والبلاغية، وهذا ما وجدناه لدى مجمع القاهرة، ولاسيما في معجماته اللُّغوية.

(Abstract)

The research is studying the first origion of the language origions which is .Listening (linguistic protesting) in Cario Assemmbly which his study started on modern linguistic studies especially the origion of language sinae 1930 up to now The reseach is studying in the beginnig the meaning of Listening linguistically and its importance. Listening according to Cario Assmmbly is divided in to four parts:

- 1.Assembly's decisions about listening and protesting .
- 2.The efforts of Assembly's members in listening and its sources.
- 3.The opinion of Assembly toward modern and generated protesting.
- 4.Listened witnessing in Assemmbly.

We depend on Assemmbly decisions and its written meetings, and linguistis writing in this research .

Finally ,by this study we have important results that mention at the end.

الهوامش

1. تهذيب اللغة: (سمع) 74./2
2. لسان العرب: (سمع) 162./8
3. تاج العروس: (سمع) 223./21
4. الاقتراح: 24.
5. ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب، د. تمام حسان: 104.
6. ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه، د. خديجة الحديثي: 134.
7. ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، د. محمد عاشور
سويح: 11، 9، 85، 12

8. صدر القرار في الجلسة الخامسة والثلاثين، من دور الانعقاد الرابع، محاضر جلسات المجمع: 433. 434، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية): 4.3، ومجلة مجمع فؤاد الأول: 7/4، والمجامع العربية وقضايا اللغة: 94. 95.
9. ينظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة، محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 199/3، والمجامع العربية وقضايا اللغة: 94.
10. صدر القرار في الجلسة السابعة والعشرين من الدورة السادسة عشرة، محاضر جلسات المجمع: 317، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية): 14، ومجلة مجمع اللغة العربية: 56./8.
11. صدر القرار في الجلسة الثالثة والعشرين من الدورة السادسة عشرة. ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية): 13.
12. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 202/1. سنة (1934م)، ومحاضر جلسات المجمع، دور الانعقاد الأول، محضر الجلسة الثانية والعشرين: 308، وينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، د. عباس حسن: 24 هامش.
13. شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها، محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 36/2. سنة (1935م).
- 14- ينظر: القياس في اللغة العربية: 29، ودراسات في العربية وتاريخها: 30. 31.
15. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 210.197/3. سنة (1936م).
16. يريد موضوع: ((الاستشهاد بالحديث في اللغة)).
17. الجزء الثالث: 197. 210.
18. في أصول النحو: 55.
19. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 380.
20. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 210/3، وينظر: دراسات في العربية وتاريخها: 180.
21. ينظر: م.ن: 208/3. 209، وم.ن: 177. 178.
22. القياس في اللغة العربية: 35. 36، ودراسات في العربية وتاريخها: 36.-38.

23. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 202/1. سنة (1934م)، ومحاضر جلسات المجمع، دور الانعقاد الأول، محضر الجلسة الثانية والعشرين: 308.
24. ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 179.
25. ينظر: القياس في اللغة العربية: 38، ودراسات في العربية وتاريخها: 39.
26. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 52./2.
27. 73، ودراسات في العربية وتاريخها: 79.
28. اللغة والنحو بين القديم والحديث: 103. 104.
29. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة: القسم الأول: 2/1. المقدمة.
30. ينظر: م.ن: 2./1.
31. ينظر: في أصول اللغة: 2./34.
32. ينظر: أكثر من واحد، عبدالرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية: 18./28.
33. القياس في اللغة العربية: 335.
34. ينظر: م.ن: 34. 35.
35. ينظر: محاضر الجلسات، دورة الانعقاد الأول: 296..299.
36. ينظر: م.ن: 299.
37. ينظر: القياس في اللغة العربية: 237.
38. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 197/3. 210.
39. ينظر: خزانة الأدب: 1 / 6.7.
40. ينظر: الاقتراح: 33. 34.
41. ينظر: محاضر الجلسات، دورة الانعقاد الأول: 294.
42. ينظر: م.ن: 294.
43. ينظر: م.ن: 294.
44. ينظر: م.ن: 294.
45. ينظر: المؤلّد، حسين والي، محاضر الجلسات، دورة الانعقاد الأول: 334..335.

- 46 ينظر: م.ن:337. 338.
- 47 مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 202/1، سنة(1934م). وهذا ليس قراراً للمجمع كما وهم الأستاذ الدكتور عباس حسن في كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث: 24.
- 48 ينظر: محاضر الجلسات ، دورة الانعقاد الأول: 318.
- 49 ينظر: محاضر الجلسات، الدورة الرابعة عشرة: 475.
- 50 أي: الدكتور طه حسين.
- 51 في الشعر الجاهلي: 98.
- 52 مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 116.110/8 ، و محاضر الجلسات، الدورة السادسة عشرة: 393..387.
- 53 م.ن: 136/8، وم.ن: 490.479.
- 54 ينظر: في أصول اللغة: 209/2. ويلحظ أنّ المجمع لم يقر هذه المسألة.
- 55 الخصائص: 12./2.
- 56 ينظر: في أصول اللغة: 133./2.
- 57 ينظر: م، ن: 80./1.
- 58 ينظر: العمدة: 199/1، وخزانة الأدب: 6.5/1.
- 59 ينظر: الاقتراح: 42.
- 60 ينظر: العمدة: 159/1، والمزهر: 304/1، وخزانة الأدب: 6/1. وينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: 692.
- 61 ينظر: شرح الكافية، الرضي: 42./2.
- 62 ديوان بشار بن برد: 49/3. برواية: ((نَهَضْتُ)) بدلاً من ((خرجت مع)).
- 63 ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: 692.
- 64 ينظر: محاضر الجلسات ، دورة الانعقاد الأول: 8. سنة(1934م)، والمؤد في العربية: 609. 610.
- 65 ينظر: محاضر الجلسات ، دورة الانعقاد الأول: 6. 8. سنة(1934م).
- 66 ينظر: م.ن: 89.

67. ينظر: م.ن.:89
68. ينظر: م.ن.:90
69. ينظر: م.ن.:91-92
70. مجلة لغة العرب:3/101.سنة(1913م).
71. ينظر: المؤلّد:610.611
72. ينظر: محاضر الجلسات ، دورة الانعقاد الأول:92.سنة(1934م).
73. ينظر: م.ن.:317
74. ينظر: م.ن.:334.345
75. ينظر: م.ن.:318.345
76. م.ن.:321.330
77. صدر القرار في الجلسة الرابعة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 204/1.سنة(1934م)، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): 12،والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.:695
78. ينظر: قرار التعريب، الذي صدر في(صباح يوم الأربعاء 14 من ذي القعدة ، سنة 1352هـ = 28 من فبراير،سنة 1934م).مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 202/1. سنة(1934م)، ومحاضر جلسات المجمع ،دور الانعقاد الأول ، محضر الجلسة الثانية والعشرين.:309
79. وهو ما يسمى بالعامي أو الدارج أو البلدي. ينظر:الاحتجاج لهذا القرار . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: 203/1، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.:695
80. كالألفاظ التي لا أصل لها في اللغة ، نحو: الحنشصة والحفظة.ينظر: الاحتجاج لهذا القرار. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:203/1.
81. ينظر: محاضر جلسات المجمع، الدورة الرابعة عشرة: 475، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.:696

82. ينظر: محاضر جلسات المجمع، الدورة السادسة عشرة: 400، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة :.696
83. ينظر: م.ن:489، وم.ن.:696
84. صدر القرار في الدورة الحادية والخمسين. ينظر: في تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين، صفحة القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزوج : 28، 234/29، والقرارات النحوية والتصريفية :.65
85. صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الأربعين. ينظر: القرار في: في أصول اللغة: 191/2، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً):.149
86. في أصول اللغة:2./37
87. ينظر: م.ن: 186./2
88. ينظر: م.ن: 78./3
89. ينظر: م.ن: 213..212/2
90. ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً:155
91. ينظر: م.ن.:39
92. ينظر: في أصول اللغة:2./123
93. ينظر: م.ن:2./123
94. ينظر: م.ن:2./124
95. ينظر: م.ن:2./124
96. ينظر: م.ن:2./124
97. ينظر: م.ن:2./207
98. المعجم الوسيط: (مرض): 870./2
99. م.ن: (فرغ): 691./2
100. م.ن: (برأ): 45./1
101. م.ن: (ثنى): 102./1

102. م.ن: (جفأ): 127./1
103. م.ن: (حَجَّ): 157./1
104. م.ن: (أو): 31./1
105. م.ن: (أو): 31./1
106. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، عبد الصبور شاهين: 9.
107. ينظر: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر وعبدالعال سالم مكرم: (بيان القيمة اللغوية الخاصة للقراءات القرآنية).
108. ينظر: البحر المحيط: 251./7
109. ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 184/1، والقراءات وعلل النحويين فيها، الأزهري: 47./1:
110. ينظر: مختصر شواذ القراءات: 30، ونسبها ابن جني إلى مسلمة. ينظر: المحتسب: 204 /1.
111. ينظر: الكشاف: 640/2. نسبها الزمخشري إلى أبي.
112. القراءات النحوية والتصريفية: 676.
113. المقتضب، المبرد: 261 /1، والمنصف، ابن جني: 307/1. وهي قراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم مولى جَعُونَةَ بن شعوب الليثي، ويكنى أبا رويم وقيل أبا الحسن وقيل أبا عبد الرحمن، توفي بالمدينة، سنة (169 هـ). ينظر: التيسير في القراءات السبع: 17.
114. المعجم الوسيط: (عيش): 646. /2.
115. مختصر شواذ القراءات، ابن خالويه: 181، وينظر: شواذ القراءات، الكرمانى: 225، والمعجم الوسيط دراسة تحليلية، حسن البلداوي: 27 (أطروحة دكتوراه).
116. ينظر: المعجم الوسيط: مادة (عسق): 659./2.
117. ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 225.
118. معاني القرآن، الفراء: 373/1.. 374.

119. أخرجه البخاري، وهذا اللفظ في صحيح البخاري، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها: 801/ 2، ورواه الإمام أحمد في مسنده: 348/2، ولكن بلفظ: ((ثم قدم الرجل الذي كان تسلف منه فأتاه بألف دينار)) .
120. صدر هذا القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة التاسعة والثلاثين. ينظر: في أصول اللغة: 182/2، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): 169.
121. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: 60.57، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: 322.323
122. القرارات النحوية والتصريفية: 323
- 123- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 237/2، وشرح الكافية، الرضي: 217.216/2، والقرارات النحوية والتصريفية: 323
124. ينظر: شرح مختصر الروضة: 639/3. 641
125. شرح جمل الزجاجي: 37/2 .
126. أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العمل في الصلاة ، باب الاستعانة باليد في الصلاة: 401/1، وصحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: 525./1
127. نقله الأستاذ علي السباعي من اللسان: (قرا) : 174/15. معناه : ((شهداء الله أخذ من أنهم يَقْرُونَ الناسَ يتتبعونهم فينظرون إلى أعمالهم)). تهذيب اللغة: 207/9 ، وينظر: في أصول اللغة: 44/2.
128. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر: 203/1، ومسلم في صحيحه ،كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما: 439./1
129. شرح ابن عقيل: 84/2. من حديث وائل بن حجر .
130. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى: 331/1.
131. ينظر: في أصول اللغة: 211./2

132. أخرجه أحمد في مسنده: 44/2، ومسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قوله: (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة): 1972/4. ومعنى الحديث: أنَّ الناس متساوون ليس لأحدٍ منهم فضل في النسب بل هم أشياء كالإبل المائة.
- 133- أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما من حديث أبي أيوب الأنصاري. ينظر: صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان: 1715/4، وسنن أبي داود، كتاب الصوم ، باب في صوم ستة أيام من شوال : 740/1.
134. ينظر: جنس العدد، محمد علي النجار، مجلة مجمع اللغة العربية: 77./15.
135. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم): ((لو كنت متخذاً خليلاً)) : 1345/3، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر (رضي الله عنه) : 1858/4. لكنه رواه بلفظ: ((جئتُ أنا وأبو بكر وعمر، دخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر)).
136. وقد أورده شوقي ضيف في مذكرة بعنوان: ((جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة، مرفوعة ومجرورة)). القرارات النحوية والتصريفية: 682. وقال في مكان آخر: ((مما ينبغي معرفته أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون فاصل [...]. بل لا بد أن يُفصل بين المعطوف عليه وهو التاء والمعطوف وهو على . بفاصل إما ضمير وإما غيره)). تجديد النحو: 128.
137. ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 683.
138. ينظر: في أصول اللغة : 199/2، 207. 208.
- 139- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 309/1، وروضة العقلاء: 71، والقرارات النحوية والتصريفية: 689.
140. في أصول اللغة : 199./2.
141. المعجم الوسيط : (مثل): 860./2.
142. م.ن : (مثل): 860./2.
143. م.ن : (مثل): 860./2.
144. م.ن : (مثل): 860./2.
145. مجمع الأمثال: 5./1.

146. المعجم الوسيط : (خلب): 247/1.
147. م.ن : (خلب): 247/1.
148. م.ن : (خلل): 252./1.
149. ينظر: م.ن : (خلل): 252/1.
150. م.ن : (خلا): 253./1.
151. ينظر: م.ن : (خلا): 253/1.
152. ينظر: م.ن : مادة (خلى): 254/1.
153. م.ن : (خلى): 254/1، وينظر: جمهرة الأمثال: 2/338.
154. المعجم الوسيط : (مرخ): 868/2.
155. م.ن : (مرخ): 868./2.
156. م.ن : (سبد): 414/1، وينظر: مجمع الأمثال: 2/270.
157. المعجم الوسيط: (شعب) : 486./1.
158. م.ن: (شعب) : 486/1، وينظر: مجمع الأمثال: 439/1. وفيه أنَّه مولى
عبدالله بن الزبير. وأسمه أشعب بن جبير.
159. المعجم الوسيط : (شعب) : 486./1.
160. مجمع الأمثال: 1/358.
161. ينظر: في أصول اللغة : 4/784.
162. م.ن: 4/788.
163. م.ن: 4/788.
164. ينظر: مجالس ثعلب: 11/521.
165. ينظر: المستقصى، الزمخشري: 1/255، وفي أصول اللغة: 4/788.
166. ينظر: في أصول اللغة : 2/199، 207.
167. ديوان الفرزدق: 360.
168. ينظر: في أصول اللغة : 4/135.
169. الحماسة: 1/47.
170. ديوان الفرزدق: 59.
171. ينظر: في أصول اللغة : 4/135.

172. ينظر: م.ن:4/643.
173. ديوان جرير: 345.
174. في أصول اللغة : 4/658، والزاهر في معاني كلمات الناس: 1/220.
175. ينظر: م.ن:4/661.
176. ديوان حسان بن ثابت: 20.
177. في أصول اللغة : 4/661.
178. شعر الأحوص الانصاري: 109.
179. في أصول اللغة : 4/661.
180. مغني اللبيب من كتب الاعاريب: 836، والبحر المحيط: 1/640.
181. في أصول اللغة : 4/661.
182. ديوان امرئ القيس: 115.
183. في أصول اللغة : 4/672.
184. مجالس ثعلب: 1/59، واللسان : (قمل): 11/568.
185. في أصول اللغة : 4/673.
186. ينظر: م.ن:4/784.
187. المفضليات: 198. رواية الصدر الأول: وَيُحَيِّينِي إِذَا لَا قَيْئُهُ.
188. ينظر: في أصول اللغة : 4/784.
189. ينظر: م.ن:4/784.
190. ديوان يزيد بن مفرغ: 170.
191. ينظر: في أصول اللغة : 4/784.
192. ديوان المتنبي: 2/42، وينظر: في أصول اللغة : 2/37.
193. ينظر: في أصول اللغة : 2/189.
194. ديوان أبي نواس: 40.
195. ديوان المتنبي: 1/302.
196. ينظر: في أصول اللغة : 4/662.
197. ينظر: في أصول اللغة : 4/667-668.
198. ديوان المتنبي: 4/288.

199. ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 1/171.
200. ينظر: في أصول اللغة: 2/130.
201. ينظر: القرارات النحوية والتصريفية.: 81.
202. ينظر: في أصول اللغة: 3/78.
203. ديوان بشار بن برد: 1/335.
204. ديوان البحتري: 2/844.
205. المعجم الوسيط : (زاج) : 1/407.
206. م.ن : (نطف) : 2/939.
207. ديوان أبي نواس.: 690.
208. المعجم الوسيط : (لکن) : 2/844.
209. ديوان المتنبي: 2/310.

ثبت المصادر والمراجع

1. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، الدكتور عبدالصبور شاهين، ط 1، مكتبة الخانجي ، و مطبعة المدني، القاهرة، 1408هـ = 1987م.
2. الاحتجاج لهذا القرار، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية بولاق، ج 1، 1352هـ = 1934م.
3. الاستشهاد بالحديث في اللغة، الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، ج.3.
4. الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور محمد عيد، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
5. الأصول (دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو. فقه اللغة . البلاغة)، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ = 2000م.
6. إعراب القرآن، أبي جعفر أحمد بن إسماعيل المعروف بـ ((النحاس)) (ت 338هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ = 1977م.

7. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: الدكتور محمود فجال، ط1، مطبعة الثغر، 1409هـ .
8. أكثر من واحد، عبدالرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج.28
- 9- البحر المحيط، أبي حيان أثيرالدين أبي عبدالله الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدال موجود وعلي محمد معوض والدكتور أحمد النجولي والدكتور زكريا عبدالمجيد النوقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1422هـ=2001م.
10. تاج العروس من جواهر القاموس، أبي الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
11. تجديد النحو، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
12. تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسون، 1988.
13. تهذيب اللغة ، أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان، 2001م.
14. التيسير في القراءات السبع، أبي عمرو عثمان بن سعيد الدايني (ت 444هـ)، عنى بتصحيحه أوتو بيرتزل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1426هـ = 2005م.
15. الجمل في النحو، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط4، 1408هـ.
16. جمهرة الأمثال، أبي الهلال العسكري (ت بعد 406هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط2، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1988م.
17. جنس العدد، محمد علي النجار، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر، المطابع الأميرية، القاهرة، 1962م.
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، المطبعة الأميرية ، بولاق، أعادت طبعة بالأفست مكتبة المثني ، بغداد.
19. الخصائص، أبي عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

20- دراسات في العربية وتاريخها، الشيخ محمد الخضر حسين (ت 1958م)، جمعه ونشره علي الرضا التونسي، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، دمشق، ط1380، 2هـ = 1960م.

21- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة (ت 1984م)، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1972م. ومطبعة دار الحديث، القاهرة، (د.ت.).

22- ديوان أبي الطيب المتنبي (ت 354 هـ)، بشرح أبي البقاء العكبري (ت 616 هـ) ، المسمى (التبيان في شرح الديوان)، ضبط نصه وصححه الدكتور كمال طالب، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 2 ، 1429 هـ = 2008 م .

23- ديوان أبي نواس، الحسن بن هانئ (762 . 814 م = 145 . 199 هـ)، دار صادر، بيروت . لبنان، (د.ت.).

24- ديوان امرئ القيس، حندج بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر (ت 565م)، ضبطه وصححه: الأستاذ مصطفى عبدالشافى، ط 5، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، 1425 هـ = 2004 م.

25- ديوان البحترى، عني بتصحيحه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، ط3، دار المعارف، بمصر، (د.ت.).

26- ديوان بشار بن برد، تقديم وشرح: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1373 هـ = 1954 م، الجزء الأول، ط الجزائر.

27- ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي (ت 114 هـ)، حققه كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، 1406 هـ = 1986 م.

28- ديوان حسان بن ثابت ، شرحه وقدم له الأستاذ عبدأ علي مهنا، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1414 هـ = 1994 م.

29- ديوان الفرزدق، أبي همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية (ت 114 هـ)، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، 1407 هـ = 1987 م.

30. ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (ت 69هـ)، جمعه وحققه الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الرسالة، 1402هـ=1982م.
31. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1397هـ=1977م.
32. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ)، ط1، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ=1992م.
33. سنن أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي (ت 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت . لبنان، (د.ت.).
34. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتور خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، 1394هـ=1974م.
35. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن العُقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، 1400هـ=1980م.
36. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ت.).
37. شرح ديوان الحماسة (حماسة أبي تمام)، أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت . لبنان، 1411هـ=1991م.
38. شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها، الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج2، 1354هـ=1935م.
39. شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، علق عليه: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، مطابع الشرق، بيروت . لبنان، 1398هـ.
40. شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1408هـ=1988م.

41. شرح نهج البلاغة، أبي حامد عزالدين بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني (ت656هـ)، تحقيق: محمد عبدالكريم النمري، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1418هـ = 1998م.
42. شعر الأحوص الأنصاري، عبدالله بن محمد، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، وقدم له الدكتور شوقي ضيف، ط 2، مطبعة المدني، ومكتبة الخانجي، 1411هـ = 1990م.
43. شواذ القراءات ، لمحمد بن أبي نصر الكرمانى (ت بعد 563هـ) ، تحقيق: د.شمران العجلي ، ط1، مؤسسة البلاغ ، 1422هـ = 2001م.
44. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، (د.ت).
45. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار علوان، ط 1، مطبعة الزهراء ، بغداد، 1396هـ = 1976م.
- 46- صحيح البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا ، ط 3، دار ابن كثير ، اليمامة . بيروت، 1407هـ = 1987م.
47. صحيح مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان، (د.ت).
48. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الازدي (ت456هـ)، قدم له وشرحه: الدكتور صلاح الدين الهواري وهدى عودة، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت . لبنان، 1416هـ = 1996م.
49. في أصول اللغة (مجموعة القرارات العلمية التي أصدرها مجمع القاهرة)، أخرجها وضبطها: محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة الطباعة متباينة بين الأجزاء من (4.1) ، (1969م . 2003م).
50. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1383هـ = 1963م.
51. في الشعر الجاهلي، الدكتور طه حسين، ط 1، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1344هـ = 1926م.

52. القراءات وعلل النحويين فيها، أبي منصور الأزهري، دراسة وتحقيق: نوال إبراهيم الحلوة ، ط1، 1412هـ = 1992م.
53. قرار التعريب، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، المطبعة الأميرية، بولاق، ج 1، 1352هـ = 1934م.
54. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ / 1995م، خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار ابن حزم ، المملكة العربية السعودية، ط2، 1430هـ = 2009م.
55. القياس في اللغة العربية، الشيخ محمد الخضر حسين (ت 1958م)، دار الحداثة ، لبنان، ط2، 1983م.
56. القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان (مصراته)، طرابلس . ليبيا، 1986م.
57. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، (د.ت).
58. اللباب في علوم الكتاب ، أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت808هـ) ، تحقيق: الشيخ عادل عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، 1419هـ = 1998م.
59. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت 711هـ)، ط1، دار صادر، بيروت . لبنان، (د.ت).
60. اللغة والنحو بين القديم والحديث، الدكتور عباس حسن، دار المعارف القاهرة . مصر، 1966م.
61. مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف ، القاهرة . مصر، 1950م.
62. المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، الدكتور وفاء كامل فايد، عالم الكتب، 2004م.
63. مجلة لغة العرب، بغداد، ع3، 1913م.

64. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع مزدوج، 28، 29.
65. مجلة مجمع فؤاد الأول، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة. مصر، ج.4.
66. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة. مصر، ج.1934، 1م.
67. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة. مصر، ج. 2، 1935م.
68. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة. مصر، ج. 3، 1936م.
69. مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ج.8، 1955م.
70. مجمع الأمثال، أبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت. لبنان، (د.ت.).
71. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1932. 1962م)، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، أخرج المجموعة وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، ط 2، مطبعة الكيلاني، القاهرة. مصر، (د.ت.).
72. مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً)، المطبعة السابقة، القاهرة، 1979م.
73. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة الأولى، الجلسة الثانية والعشرين، والجلسة الرابعة والعشرين، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة. مصر، 1934، و 1936م.
74. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة الرابعة، الجلسة الخامسة والثلاثين، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة. مصر، 1938م.
75. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة الرابعة عشر، مطبعة الكيلاني، القاهرة. مصر، 1972م.
76. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة السادسة عشر، الجلسة الثالثة والعشرين، والجلسة السابعة والعشرين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1974م.
77. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة التاسعة والثلاثين، القاهرة. مصر.

78. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة الأربعين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1979م.
79. محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة الحادية والخمسين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1988م.
80. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميله، دار سزكين للطباعة والنشر، تركيا، ط1406، هـ=1986م.
81. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت370هـ)، نشره: ج. براجشتراسر، دار الهجرة، مصر، 1934م.
82. المستقصى في أمثال العرب، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، 1987م.
83. مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت.).
84. معاني القرآن، أبي زكريا الفراء (ت207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وزميله، عالم الكتب، بيروت. لبنان، ط3، 1403هـ=1983م.
85. معجم القراءات القرآنية، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1405هـ=1985م.
86. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، (د.ت.).
87. المعجم الوسيط دراسة تحليلية، د. حسن جعفر صادق البلداوي، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1424هـ=2003م.
88. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر، بيروت. لبنان، 1985م.
89. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر بن سالم الضبي الكوفي (ت178هـ - الراجع)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط6، مطبعة المعارف، القاهرة، 1361هـ.

-
90. المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، ط 3، للجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ=1995م.
91. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.
92. المؤلّد، حسين والي، محاضر جلسات مجمع القاهرة، الدورة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، 1936م.
93. المؤلّد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، الدكتور حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، (د.ت).